حوار..

بقلم : احمد طلعت

العبرة ليست بالقانون..!!

اخيرا انفضت (الزفة) وانتهى (المولد) ووافق مجلس الشعب - فى ساعات الصباح الاولى - على قانون الضريبة الموحدة بعد ان وافقت (الاغلبية) وكسبت حكومة الدكتور عاطف صدقى فى جولتها فى مواجهة كل الآراء المعارضة والمتحفظة على نصوص القانون، وانضمت الضريبة الموحدة الى (طابور) القوانين التى تضيف الاعباء الجديدة على كاهل المواطنين، ولايملكون الا تنفيذها صاغرين صابرين..

ولان العبرة دائما ليست بنصوص القانون، وانما بالاجهزة القادرة على تطبيقه فاننا نامل ان تستطيع الحكومة ان تطور اجهزة الجباية فى الشهور القادمة لتكون قادرة على تطبيق القانون، وان تنتهى كما وعدت الحكومة - من تصفية الملفات المعلقة منذ سنوات (النائمة فى دهاليز لجان الطعون أو (القابعة فى دور المحاكم تنتظر دورها بين ملايين القضايا المؤجلة او المعلقة مما يحرم الخزانة العامة من تحصيل مستحقاتها ويعطى اجهزة الجباية فرصة (اعظم) للحصول على المكافات والبدلات والاكراميات..!!

وادخال اجهزة (الكمبيوتر) فى جميع مأموريات الضرائب اصبح الان ضرورة ملحة وتغذية هذه الاجهزة ببيانات الممولين. وربطها بمصالح اخرى مثل الجمارك وغيرها يجب ان يتم فى اسرع وقت ممكن، وتدريب العاملين فى مصلحة الضرائب على استخدامها هذه الاجهزة والتطور مع الاساليب الحديثة شرط اساسى لتحقيق اى نجاح فى تطبيق القانون الجديد.

فمأموريات الضرائب بوضعها الحالى تحتاج الى هزة (نوعية) تحولها الى اجهزة نشطة قادرة على أداء عملها بكفاءة وسرعة يتحمل فيها الموظف مسئوليته ويحاسب (فورا) على الخطأ او الانحراف ويتعلم انه يتعامل مع دافعى الضرائب الذين يدفعون راتبه ورواتب رؤسائه فى اول كل شهر، فهم موظفون محترمون وليسوا لصوصا او من طلاب الحاجات.

ويجب ان تختفى اطباق (الفول والطعمية) من فوق مكاتب الموظفين فى مأموريات الضرائب، وان يعاد تاثيث المأموريات من جديد حتى تسمح للممول بان يشعر بانه مواطن محترم فلا يجلس على كرسى ليست له الا ثلاثة ارجل ولا تتمم محاسبته على مكتب تنتشر عليه بقايا البصل والجرجير، او بقع الزيت والليمون..!!

واذا كانت جميع (دواوين) الحكومة فى حاجة الى التطوير والتحديث، فان مكاتب مصلحة الضرائب يجب ان تكون البداية لكى يشعر الموظف بادميته، والممول بكرامته فتنشا علاقات جديدة تحكمها الثقة والاحترام المتبادل.

ثم يجب اخيرا ان تلتزم الحكومة بان تعيد النظر دوريا فى الشرائح والنسب التى تضمنها قانون الضريبة الموحدة حتى تتمشى مع معدلات التضخم وزيادة اعباء المعيشة والزيادات المتلاحقة فى اسعار السلع والخدمات ويجب بعد ذلك ان تنشر الحكومة بيانات تفصيلية - من وقت لآخر - عن النتائج التى حققها تطبيق القانون الجديد، لكى يطمئن المواطن الى ان القانون الجديد لم يكن مجرد وسيلة لزيادة الجباية، وانما هو ايضا ضرورى لتحسين الاداء فهكذا تفعل الحكومات التى تحترم الجمهور وتهتم بالرأى العام..!!

فهل تفعل الحكومة كل ذلك، ام انها اكتفت بالنصر (العظيم) الذى حققته فى مجلس الشعب على حساب آراء لها قيمتها وكانت جديرة بكل اعتبار..؟؟

وهل انتهى مسلسل القوانين الجديدة التى تعدها وزارة الدكتور عاطف صدقى ام ان هناك (مفاجآت) جديدة سوف يراها الشعب فى عام ١٩٩٤..؟؟

الحكومة تفكر الان فى دعم شركات السياحة والمنشآت التى تاثرت (بضرب السياحة) فهل سيكون هذا الدعم من الموارد العادية للميزانية ام ان الشعب سيطالب بدفع ضريبة جديدة اسمها ضريبة السياحة المضروبة..؟؟

هامش: يقولون ان كلمة ضريبة مشتقة من فعل (ضرب).. لكنها ليست موجودة فى القاموس، لانها كانت تستعمل فقط فى عصر المماليك.